

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram
DATE:	17-September-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,000,000
TITLE :	Good News for Gas... Global petroleum companies conducting explorations in 7 areas to discover new gas fields
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	TOTAL News
REPORTER:	Sayed Saleh

بشائر الغاز

شركات بترول عالمية تتولى البحث والتنقيب في ٧ مناطق لاكتشاف حقول غاز جديدة

تحقيق . سيد صالح: SSALEH@AHRAM.ORG.EG



اكتشافات وأعدة لحقول الغاز في الطريق

بعد اكتشاف حقل « نهر» بمنطقة شرق دقهلية، يفتتح أكبر اكتشاف في مصر، بالنهر المتوسط والذي يحتوي احتياطيا مبدئيا على نحو 3٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، والذي يخرج مصر من قائمة الدول المستوردة للغاز، ويبيح احتياجات الصناعة الوطنية، التي عانت كثيرا من إزمات الطاقة.

حقل « نهر» ليس الاكتشاف الأول ولن يكون الأخير، فممازالت هناك اكتشافات أخرى من حقول الغاز في الطريق، فالاحتياطي المبدئي في مخروط الدلتا، يقدر بنحو 2٥٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، ما يؤكد أنما أمام نروة كاملة من الغاز في أعماق المياه العميقة، يستعمل الأخير كحصر، وللإيجال الحالية والقادمة.

ويشكل عام، فإن اكتشافات الجديد مثملا في حقل ظهر، بمنطقة شرق دقهلية، والكلام هنا للتذكير إبراهيم زهران - خبير الطاقة العالمي - بعد أكثر اكتشاف في مصر، والبحر المتوسط ويكافئ حقل الغاز المكتشف بين قطر وإيران، وهو أكبر حقل غاز في العالم، موكدا أن اكتشاف الغازي الجديد يوفر في حد ذاته احتياطيا مبدئيا يقدر بنحو ٢٠ تريليون قدم مكعب، أي أكثر من الاحتياطي المصري الحالي والذي يقدر بنحو ٢٥ تريليون قدم مكعب.

بشيرة خير واكتشافات الجديد
كما يقول خبير الطاقة العالمي أن يكون الأخير، فالاحتياطي المبدئي في حقل ظهر، يقدر بنحو 2٥٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، وبعد حقل ظهر، في منطقة الشرق الأوسط، أول هذه الاكتشافات، وهناك احتمالات كبيرة لتكثف من حقول غاز أخرى في تلك المنطقة، ما سيغني مصر عن استيراد

على الطاقة المنتجة محليا، كما أن حقل ظهر، وغيره من الحقول التي سيتم اكتشافها - سنأتي لاحتياجات الصناعة، وتتوكل مع التعاقبات التي أبرمتها مصر في مشروعات التنمية بمنطقة القناة، وغيرها من المناطق الصناعية في مختلف ربوع البلاد، كما أن حقل الغاز الجديد يمثل بادرة خير لحصر - التوسع الصناعي في ظل توفر الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع العالية والكثيفة.

جودة بين الإنتاج والاستهلاك
فإن حقل الشرق - كما يقول الدكتور أيمن جاهين خبير البترول

الاعلان عن اكتشافات جديدة، ويتزامن الإعلان عن اكتشاف حقل « نهر» في وقت تعمل فيه العديد من الشركات العالمية حاليا في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي بالمياه العميقة بالبحر المتوسط مثل، ليبسون الإيطالية، وبتروبراش برتراب، وأر دبليو آي، وكويت ايرجي، بالإضافة لشركة «إيني» التي أعلنت تحقيق اكتشاف بمنطقة امتلاكها «شوروك» - كما تم مؤخرا توقيع اتفاقية مع شركة برتش برترابوم البريطانية، هي «بي» باستثمار ١٢ مليار دولار لتنمية مشروع شمال الإسكندرية لإنتاج نحو ١.٢ مليار قدم مكعب يوميا، أي ما يعادل نحو 2/٢٥ من إنتاج الغاز الحالي في مصر، ويبلغ استثمارات شمال الإسكندرية نحو ٥ تريليونات قدم مكعب من الغاز و٥٠ مليون برميل مكثبات، كما ستستفيد «الترول» طرح مزايدة البحث والتنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي في مواقع جديدة في منطقتي خليج السويس والصحراء.

حكاية حقل «نهر»
ويعود الدكتور عبداللطيف عبدالحميد الاقتصادي ومدير إدارة الصناعة والتجارة للبحوث الاقتصادية منذ عدة أسابيع، حيث ضاعف العقد الجديد قيمة سعر شراء الغاز منها ليمثل إلى ٨.٨ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بعدما كان السعر ٢.١٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، لكن الواقع يؤكد أن مصر لم ترفع أسعار شراء الغاز من أيديها، بل رفعت أيضا بالسعر لشركة «بي» ليمثل أيضا إلى ٨.٨ دولار لكل مليون وحدة حرارية من الغاز المنتج من امتياز المياه العميقة بغرب الدلتا مقارنة مع السعر السابق وهو ٣.٩٥

دولار، ويأتيهم من وجهة الاعتراضات على هذه الزيادة، فإذني اعتقد أن دفع هذه العقود كان أهم حافز ساهم في تفعيل الشركات لمساعدة جوهري واستثماراتها في مجال الكشف عن الغاز، حيث تشير العديد من دراسات الجيولوجي إلى ارتفاع تكلفة استخراج البترول وحدة حرارية، والذي بلغ نحو ٢.١٥ عام ٢٠١٠، ليصل إلى نحو ٣.٩٥ دولار حاليا في المتوسط، وكما هو معروف فإن تكلفة الاستخراج تختلف من منطقة إلى أخرى، كما ترتبط التكلفة بعوامل كثيرة.

حقيقة الاكتشاف
وإذا كان بعض المفرضين، يدعي أن هذا الاكتشاف ليس حقيقيا، وأنه قد سبق الاعلان عن اكتشافات بهذا الحجم، وادّعت بذلك عدم صحة ذلك، إلا أن الحقائق تشير إلى أن هذا الكشف فعلا كان موجودا منذ فترة طويلة، وما يدعو إلى عام ٢٠١٠، لم يكن هناك حماسا لاستكمال تطوير الاكتشاف، وإسالة حين الإنتاج، ليعود لاحتشافات أخرى، سوف يسهم بشدة في انعاش الاقتصاد المصري، وإعادة الصناع المنطقة عن العمل، وإضافة قيمة محسنة للدخل المصري إلى نقل بحال من الأحوال عن 7٢٠ خلال السنوات الخمس المقبلة.